﴿ضَرَبَ ٱللَّهُ مَثَلًا رَّجُلًا فِيهِ شُرَكَآءُ مُتَشَٰكِسُونَ وَرَجُلًا سَلَمًا لِّرَجُلٍ هَلۡ يَسۡتَوِيَانِ مَثَلًاۚ ٱلۡحَمۡدُ لِلَّهِۚ بَلۡ أَكۡثَرُهُمۡ لَا يَعۡلَمُونَ ٢٩﴾

[الزّمر: 29]

❁ مُناسَبَةُ الآيَةِ لِما قبلَها:

الانتقالُ إلى المقصودِ بعد الإخبارِ بعمومِ الأحوال

بعد أن ذكرتِ الآياتُ السّابقة ضرْبَ القرآنِ للأمثال؛ ليحصلَ للنّاسِ الاعتبارُ والاتِّعاظ، والإقبالُ وتركُ العِنادِ، وجَعْلُ الأمثالِ أداةً موصلةً لفهم المقصود؛ ناسب ذِكرَ مثلٍ من تلك الأمثال يتعلَّق بأصلٍ من أصول الدّين، وهو التَّوحيد، فالآيةُ دخولٌ في المقصودِ بعد ذِكْرِ عموم الحال.

❁ شَرْحُ المُفْرَداتِ:

1) ﴿شُرَكَآءُ﴾: أصلُ (شرك) أن يكونَ الشَّيءُ بين اثنَيْنِ لا يَنفَرِدُ به أحدُهُما، يُقالُ: شارَكْتُ فُلانًا في الشَّيءِ؛ إذا صِرتَ شريكَهُ، وأشركتُ فُلانًا؛ إذا جعلتَه شريكًا لَكَ[1]، والشِّرْكُ: يَأْتي بمعنى المُشارَكَةِ، وهي الانضِمامُ والمُخالَطَةُ بين الشَّريكَيْنِ، يُقالُ: شَرِكتُه في الأمر وشاركتُه؛ إذا انضممتُ إليه، وخالطتُه، وصرتُ شريكًا له[2]، ويُطلَقُ على الكُفْرِ كذلك، والمقصود بالشُّركاء في الآية: جمعُ شريكٍ، وهو المُشارِكُ، وأراد بهمُ الآلهةَ الَّتي كانوا يعبدونها من دون اللّه[3].

2) ﴿مُتَشَٰكِسُونَ﴾: (شكس) أصل يدُلُّ على سوءِ خُلُقٍ[4]، الشَّكْسُ والشَّكِسُ والشَّرِسُ، جميعًا: السَّيِّئُ الخُلُقِ، وقيلَ: هو السَّيِّئُ الخُلُقِ في المُبايعةِ وغيرِها[5]، وتَشاكَسَ الرَّجُلانِ: تَضادّا، واللَّيْل

(1) ابن فارس، مقاييس اللّغة: (شرك).
(2) ابن قتيبة، غريب القرآن، ص: 27، والفيوميّ، المصباح المنير: (شرك).
(3) الأزهريّ، تهذيب اللّغة: (شرك).
(4) الرّاغب، المفردات، والسّمين الحلبيّ، عمدة الحفّاظ: (شكس).
(5) الخليل، العين، وابن منظور، لسان العرب: (شكس).

والنَّهار يتشاكسان، أي: يتضادّان[1]، والشُّركاءُ المُتشاكِسون: العَسِرون المختلفون الَّذين لا يتَّفقون[2]، والمرادُ بالتَّشاكُسِ في الآية: شدَّةُ الاختلافِ، وشِدَّةُ الاختلافِ في الرَّجُلِ: الاختِلافُ في استخدامه وتوجيهه[3].

3) ﴿سَلَمًا﴾: (سلم) أصلٌ يدلُّ على الإصحابِ والانقيادِ[4]، والسَّلَمُ، الَّذي يُسَمَّى السَّلَفَ، كَأَنَّهُ مالٌ أَسْلَمُ، ولَمْ يَمْتَنِعْ مِنْ إعْطائِهِ[5]، والسَّلَمُ والسَّلامُ: الصُّلْحُ[6]، وسَلِمَ، فهو سالِم، وسَلْمٌ وسِلْمٌ مصدران وُصِف بهما على معنى: ورَجُلًا ذا سَلَم[7]، فسَلَم بفتح السّين واللّام: مصدرٌ وُصِف به على سبيل المبالغة[8]، ومن هذا الباب المُسْلِمُ: المُخْلِصُ للّه العبادةَ، من قولهم: سَلَّمَ لفلان الشَّيءَ، أي: خَلَّصَه له، وسَلِمَ له الشَّيءُ، أي: خَلَصَ، ومنه قولُهُ تعالى: ﴿وَرَجُلًا سَلَمًا لِّرَجُلٍ﴾، معناه: خالصًا لسيِّدٍ واحدٍ، أي: لا شريكَ له فيه، ولا منازع[9].

4) ﴿يَسْتَوِيَانِ﴾: (سوي) أصلٌ يدُلُّ على استِقامةٍ واعتِدالٍ بَيْنَ شيئَين، يُقالُ: هذا لا يُساوي كذا، أي: لا يُعادِلُهُ، وفُلانٌ وفُلانٌ على سَوِيَّةٍ من هذا الأمرِ، أي: سَواءٍ[10]، والتَّسويَةُ: ضِدُّ المُفاضَلَةِ[11]، وهي أيضًا: تَقويمُ الشَّيءِ وتَعديلُهُ، تَقولُ: سَوَّيْتُ الشَّيءَ فاستَوَى، أي: قَوَّمْتُهُ، فاستَقامَ[12]، والمقصودُ بالمساواة في الآية: جَعْلُ الأشياءِ متساويةً، والمرادُ: بيانٌ لجملة: ﴿ضَرَبَ ٱللَّهُ مَثَلًا﴾، فَبَيَّنَ غرَضَ التَّشبيهِ بِأَنَّ المَثَلَ مُرادٌ مِنهُ عدمُ تساوي الحالتين؛ ليُستَدَلَّ به على عَدَمِ مُساواةِ أصحابِ الحالةِ الأولى لصاحِبِ الصِّفةِ المُشبَّهةِ بالحالةِ الثّانية[13].

(1) ابن سيده، المحكم، وابن منظور، لسان العرب: (شكس).
(2) الأزهريّ، تهذيب اللّغة، وابن منظور، لسان العرب: (شكس).
(3) ابن عاشور، التّحرير والتّنوير: 23/ 401.
(4) ابن فارس، مقاييس اللّغة: (سلم).
(5) ابن فارس، مقاييس اللّغة: (سلم).
(6) ابن سيده، المخصص: 3/ 380.
(7) الزّجّاج، معاني القرآن: 4/ 353.
(8) طنطاويّ، التّفسير الوسيط: 12/ 217.
(9) الواحديّ، التّفسير البسيط: 3/ 317.
(10) ابن فارس، مقاييس اللّغة: (سوي).
(11) الأزهريّ، تهذيب اللّغة: (سوا).
(12) الجوهريّ، الصّحاح: (عدل).
(13) ابن عاشور، التّحرير والتّنوير: 14/ 225، 23/ 402.

❁ المَعْنى الإجْماليُّ:

مُتَّبِعُ الحَقِّ لا يُشَوَّشُ، ومُتَّبِعُ الباطِلِ يَتَعثَّرُ في مَزالِقِ الخُطا

يَضرِبُ الحقُّ سُبحانَه مَثَلًا للمُشرِكِ الَّذي يَعبُدُ آلِهةً شتَّى، بعَبدٍ مملوكٍ لِشُرَكاءَ مُتنازِعينَ، سَيِّئةٍ أخلاقُهم، وكلٌّ منهم يَستَخدِمُه بقَدْرِ مِلْكِه فيه، فهو يُعاني منهم لاختلافِهم، ولا يَقِرُّ له قَرارٌ، ولا يُمكِنُه أن يُرضيَهم جميعًا، وضرَبَ مَثَلًا للموَحِّدِ الَّذي يَعبُدُ اللّهَ وحْدَهُ، بعَبدٍ خالِصٍ لرَجُلٍ واحِدٍ، لا يَملِكُهُ غَيرُهُ، فعَلِمَ مَقاصِدَ سَيِّدِه، وعَرَفَ الطَّريقَ إلى رِضاه، وهو في سَلامةٍ وطُمَأنينةٍ وراحةٍ من تَشاحُنِ الشُّرَكاءِ فيه، مع رَحمةِ مالِكِه به، وشَفَقَتِه عليه، وإحسانِه إليه، فهل يَستوي هَذانِ في العُقولِ؟ كلّا، لا يَستويانِ، فكذلك لا يَستوي المُشرِكُ الَّذي يَعبُدُ آلِهةً كَثيرةً، والموحِّدُ الَّذي لا يَعبُدُ إلّا اللّهَ وحْدَه، الحَمدُ للّهِ، بل أكثَرُهم لا يَعلَمونَ[1].

❁ الإيضاحُ اللُّغَويُّ والبَلاغيُّ:

عِلَّةُ فصلِ الجملة:

الشُّروع بذِكر مثالٍ من أمثلة القرآن البيِّنة

فصل النَّظمُ الجليل جملةَ: ﴿ضَرَبَ ٱللَّهُ مَثَلًا رَّجُلًا فِيهِ شُرَكَآءُ مُتَشَٰكِسُونَ﴾؛ لأنَّها مستأنفةٌ سيقت لبيان المقصودِ من قولِه تعالى: ﴿وَلَقَدْ ضَرَبْنَا لِلنَّاسِ فِى هَٰذَا ٱلْقُرْءَانِ مِن كُلِّ مَثَلٍ لَّعَلَّهُمْ يَتَذَكَّرُونَ﴾، فكانت الآيةُ السّابقة مقدِّمةً وتوطئةً لهذا المثل المضروب المبيِّن لحال أهل الشِّركِ وحالِ أهلِ التَّوحيد[2].

نُكْتَةُ استعمالِ مفردةِ الضَّربِ مادَّةً وصيغةً:

الإيماءُ إلى قوَّة المثل المضروب في أثره وخطابه

آثرَ النَّظمُ الجليل استعمالَ مفردةِ الضَّرب في قوله جلَّ شأنه: ﴿ضَرَبَ ٱللَّهُ مَثَلًا﴾؛ للدَّلالة على المطابقة بين حالتين، فهو تطبيق حالةٍ عجيبة بأخرى وجَعْلِها مثلَها[3]، ولبيانِ قوَّةِ المثل المضروب على أذهان

(1) ابن جرير، جامع البيان: 20/ 196، 197، والواحديّ، الوجيز، ص: 933، وابن كثير، تفسير القرآن العظيم: 7/ 96، والسّعديّ، تيسير الكريم الرّحمن، ص: 723.

(2) ابن عاشور، التّحرير والتّنوير: 23/ 399.

(3) أبو السّعود، إرشاد العقل السّليم: 7/ 253.

المخاطَبين، وقد آثرَ النَّظمُ الكريم التَّعبيرَ بالفعل الماضي - "مع أنَّ ضرب هذا المثل ما حصل إلّا في زمن نزول هذه الآية - لتقريب زمنِ الحال من زمن الماضي؛ لقصد التَّشويق إلى عِلْم هذا المثلِ، فيُجعلُ كالإخبار عن أمر حصل؛ لأنَّ النُّفوس أرغبُ في عِلمه، كقول المُثوِّب: قد قامتِ الصَّلاةُ، وفيه التَّنبيه على أنَّه أمرٌ محقَّقُ الوقوع"[1].

نُكْتَةُ الالتفاتِ مِنَ التَّكلُّمِ إلى الغَيبةِ:

مناسبةُ ضَرْبِ الأمثال عمومًا إلى ضَرْبِ مَثَلِ التَّوحيد خصوصًا

التفت النَّظمُ الكريم من الخطاب في قوله تعالى: ﴿وَلَقَدْ ضَرَبْنَا لِلنَّاسِ﴾ إلى الغَيبةِ في هذه الآية: ﴿ضَرَبَ ٱللَّهُ مَثَلًا﴾، فلم يقل: (ضربنا)؛ وذلك ليُناسب الانتقالَ مِن ذِكْر ضرْبِ الأمثال للنّاس جميعًا، والإشعارِ بالعناية بأمر الهداية للبشر، إلى ذِكرِ المَثَل الواحد المضروب في أمر التَّوحيد على وجه الخصوص، والإشعار بأنَّ اتِّخاذ شركاء مع الله تعالى من عظيم الأمور، وهو الذي لأجله آثرَ النَّظمُ ذِكْر اسم الجلالة؛ تعظيمًا لشأن المَثَل، فقد أورد الاسم الجليلَ الأعظم الجامع لجميع صفات الكمالِ، أي: إنَّ المَلِكَ الأعظم المتفرِّد بصفات الكمال هو الَّذي ضرب هذا المثل[2] المتعلِّقَ بالتَّوحيد؛ ليستحضر عظيمَ شأنِ الشِّركِ، وأنَّ الله تعالى المتفرِّد بصفات الكمال هو الذي يضرب الأمثال.

نُكْتَةُ إظهار اسم الجلالةِ:

تعزيزُ مكانةِ التَّوحيد، وتقويةُ جانبِ المَثَل

آثرَ النَّظمُ الكريم التَّعبيرَ بالاسم الأعظم دونَ غيرِه في قوله جلَّ شأنه: ﴿ضَرَبَ ٱللَّهُ مَثَلًا﴾، وهو الاسم الجامع لجميع كمال الصِّفات والجلال؛ تفخيمًا لشأن الأمثالِ وبيانِ عظَمتها[3]؛ ليُناسبَ موضوعَ المثلِ المضروب في أمر التَّوحيد، وتنزيهِ الله تعالى عنِ اتِّخاذ الأنداد

(1) ابن عاشور، التّحرير والتّنوير: 23/ 399.
(2) البقاعيّ، نظم الدّرر: 16/ 497.
(3) البقاعيّ، نظم الدّرر: 16/ 497.

والشُّركاء، فإنَّ إسنادَ ضَربِ المَثَلِ للّه تعالى يُعزِّز مكانةَ التَّوحيد، ويقوّي جانبَ الاعتبار، وإنَّ للتَّصريح شأنًا لا يكون في التَّلويح.

لطيفةُ التَّعبيرِ بلفظِ المثَلِ:

الدَّلائلُ الغَريبةُ والمعاني الفريدةُ أشدُّ تأثيرًا في الأنفس

عبَّر النَّظمُ الجليل بلفظِ المَثَل في قوله جلَّ شأنه: ﴿ضَرَبَ ٱللَّهُ مَثَلًا رَّجُلًا فِيهِ شُرَكَآءُ مُتَشَٰكِسُونَ﴾، والمراد به المعنى، أي: المعاني الغريبةُ التي لها وقعٌ في الأنفس[1]، وهي المعاني التي تُحَقِّق العِظَةَ، وتوقِدُ الفكرةَ، والمَثَلُ اسمٌ جامع للمعنى العزيز، واللَّفظِ الغزير، الذي يكون فيه حُسْنُ النَّظرِ، وبديعُ الاتِّعاظ، وتتَّجِهُ إليه الأنظارُ، على أنَّه موضِعُ الاعتبارِ.

نُكْتَةُ تخصيصِ لفظِ الرَّجلِ بالذِّكرِ:

الرِّجالُ مقدَّمون في الشَّدائد والمهمّات

خصَّ النَّظمُ الجليل ذِكْرَ الرَّجل دونَ غيره في قوله جلَّ شأنه: ﴿ضَرَبَ ٱللَّهُ مَثَلًا رَّجُلًا فِيهِ شُرَكَآءُ مُتَشَٰكِسُونَ﴾، فلم يقل: (إنسانًا)؛ ليشملَ الرِّجالَ والنِّساءَ والصِّبيان، وذلك لأنَّ "الرَّجل هو الذي يسبق إلى أذهان النّاس في المخاطبات والحكايات، ولأنَّ ما يُراد من الرَّجل مِنَ الأعمال أكثرُ ممّا يراد من المرأة والصَّبيِّ، ولأنَّ الرَّجل أشدُّ شعورًا بما هو فيه من الدَّعة أو الكَدِّ، وأمّا المرأة والصَّبيُّ؛ فقد يغفلان، ويَلْهيان"[2].

نُكْتَةُ حرفِ الظَّرفيَّة ﴿فِيهِ﴾، وغرض تقديمه:

توجيهُ الأنظارِ إلى مواضعِ الاعتبار

استعمل النَّظمُ الكريم حرفَ الظَّرفيَّة في قوله تعالى: ﴿ضَرَبَ ٱللَّهُ مَثَلًا رَّجُلًا فِيهِ شُرَكَآءُ مُتَشَٰكِسُونَ﴾؛ لأنَّ الرَّجل هو موطنُ النِّزاعِ بين الشُّركاءِ المتشاكسين، ولتصوير حالِه بأنَّ في شأنه حصل النِّزاعُ والخِلاف؛ لتلتفت الأذهانُ إلى سَلْك طريقِ التَّأمُّل فيما يُقال في شأنه، فتتصوَّب الأنظار، وقدَّم النَّظمُ الجليل شِبهَ الجملة من الجارِّ

(1) القونويّ، حاشية على تفسير البيضاوي: 16/ 517.
(2) ابن عاشور، التّحرير والتّنوير: 23/ 401.

والمجرور على المبتدأ في قوله جلَّ شأنه: ﴿فِيهِ شُرَكَآءُ مُتَشَٰكِسُونَ﴾؛ للدَّلالة على أنَّ الاختلاف بين الشُّركاء وقعَ خاصَّة في هذا الرَّجل[1].

نُكْتَةُ جمعِ ﴿شُرَكَآءُ﴾ وتنكيرِها:

كـثرةُ الشُّركاء تنفي الاتِّفاق وتوقِع في النِّزاع والشِّقاق

عبَّر النَّظمُ الجليل عن الشُّركاء بصيغة الجمع والتَّنكير في قوله جلَّ شأنه: ﴿ضَرَبَ ٱللَّهُ مَثَلًا رَّجُلًا فِيهِ شُرَكَآءُ مُتَشَٰكِسُونَ﴾؛ وذلك للدَّلالة على التَّكثير، وأنَّهم على درجات متفاوتةٍ في الشَّراكة، وبحسب التَّفاوت وقع الاختلافُ، وبحسب الكثرة وقع التَّشاكسُ والتَّناحُر والاقتتال، فهُم في العَدَدِ كثرةٌ أدَّت إلى كثرةِ الاختلاف، ولن يكون لكلمتهم جمعٌ أو اتِّفاق، بل هو تنازع وشقاق.

نُكْتَةُ استعمالِ مفردة ﴿مُتَشَٰكِسُونَ﴾ مادَّةً وصيغةً:

التَّشاكُسُ أحدُ ثمراتِ التَّشارك الباطل

آثرَ النَّظمُ الكريم التَّعبيرَ بصيغة اسم الفاعل: ﴿مُتَشَٰكِسُونَ﴾؛ للدَّلالة على ثبوت صفةِ الاختلاف والمشاكسة فيهم، وجاء على وزن (التَّفاعل)؛ للدَّلالة على التَّجاذب بينهم، ومشاركةِ فعلِ المشاكسةِ بينهم، فهم "مختلفون عَسِرون، يتجاذبون مع سوء الأخلاقِ وضيقها وقباحةِ الشِّركة، فليس أحدٌ منهم يرضى بالإنصاف، فهو لا يَقدر أن يرضيَهم أصلًا"[2]، وقوّى هذا المعنى وقوعُ ﴿مُتَشَٰكِسُونَ﴾ صفةً لشركاء، فهي أوضحُ صفاتِهم، وأجلى نعوتِهم، فالتَّشاكسُ هو مَكْمَنُ الاختلافِ بينَ الشُّركاء، وهو نتيجةُ الشَّراكة في شيءٍ واحد.

غرضُ العطفِ ودلالتُه:

بيـانُ اختـلافِ الحـالَين يقـودُ إلـى تبـاين المآلَين في الحقِّ والباطل

جاء عطف (رجلًا) في قوله جلَّ شأنه: ﴿وَرَجُلًا سَلَمًا لِّرَجُلٍ﴾ على ﴿رَّجُلًا﴾ في قوله تعالى: ﴿ضَرَبَ ٱللَّهُ مَثَلًا رَّجُلًا فِيهِ شُرَكَآءُ مُتَشَٰكِسُونَ﴾، فلمّا ذَكَر الرَّجُلَ الذي وقع بين شركاء مختلفين متنازعين فيه؛ عطفَ عليه رجلًا آخَرَ خالصًا من الشُّركاء، وهو

(1) البقاعيّ، نظم الدّرر: 16/ 498، والسّمين الحلبيّ، الدّرّ المصون: 9/ 424.
(2) البقاعيّ، نظم الدّرر: 16/ 498.

مثالٌ للموَحِّد[1]، ونُكْتَةُ العطفِ ليقعَ التَّقابلُ الضِّدّيُّ بأمثل ما يكون عليه الحال، وليبيِّنَ الفرقَ بين الحالَين المختلفَين، فيقودُ ذلك إلى الاهتداءِ إلى الأمثل حالًا، والأفضلِ مثالًا.

دلالةُ التَّعبير بـ ﴿سَلَمًا﴾ مادَّةً وصيغةً:

الخُلوصُ من الشُّركاء صفةٌ أصيلةٌ راسخة في الموَحِّد

عبَّر النَّظمُ الجليلُ بلفظ السَّلَم في قوله جلَّ شأنه: ﴿وَرَجُلًا سَلَمًا لِّرَجُلٍ هَلْ يَسْتَوِيَانِ مَثَلًاۚ﴾؛ للدَّلالة على أنَّ الرَّجُلَ خالصٌ لسيِّدٍ واحدٍ، أي: لا شريك له فيه، ولا منازِع[2]، وجاء التَّعبيرُ بصيغة المصدر بمعنى أنَّه ذو سلامة؛ وذلك للمبالغة في هذا الوصف[3]، أي: إنَّه لكمال سلامتِه من الشُّركاء، صار هو عينَ السَّلامة وذاتَها[4].

نوعُ اللّامِ ودلالتها:

دلَّتِ (اللّام) في قوله جلَّ شأنه: ﴿وَرَجُلًا سَلَمًا لِّرَجُلٍ هَلْ يَسْتَوِيَانِ مَثَلًاۚ﴾ على الاختصاص، أي: إنَّه خلص له من الشِّركة سالمًا[5].

علَّةُ فَصْلِ جملةِ الاستفهام:

فصل النَّظمُ الجليل الجملةَ في قوله جلَّ شأنه: ﴿هَلْ يَسْتَوِيَانِ مَثَلًاۚ﴾؛ لأنَّها مستأنَفةٌ سيقت لتقرير انكشاف التَّباين بين الرَّجلين المَذْكورين[6].

غرضُ الاستفهامِ وبلاغتُه:

إنكارُ مساواةِ الموحِّد للمشرك بالاستفهام مبالغةٌ في نفي التَّسوية

عبَّر النَّظمُ الجليل بالاستفهام في قوله جلَّ شأنه: ﴿هَلْ يَسْتَوِيَانِ مَثَلًاۚ﴾؛ للدَّلالة على إنكار التَّسوية بينهما، فهو "إنكارٌ واستبعاد لاستوائِهما، ونفيٌ له على أبلغِ وجهٍ وآكدِه، وإيذانٌ بأنَّ ذلك من

(1) أبو السّعود، إرشاد العقل السّليم: 7/ 253.
(2) الواحديّ، التّفسير البسيط: 3/ 317.
(3) النّسفيّ، مدارك التّنزيل: 3/ 178، وطنطاويّ، التّفسير الوسيط: 12/ 217.
(4) القونويّ، حاشية على تفسير البيضاوي: 16/ 521.
(5) النّسفيّ، مدارك التّنزيل: 3/ 178.
(6) البقاعيّ، نظم الدّرر: 16/ 498.

الجَلاء والظُّهور بحيثُ لا يَقدِرُ أحدٌ أنْ يتفوَّه باستوائِهما أو يتلعثمَ في الحُكْم بتباينهما ضرورةَ أنَّ أحدهما في أعلى عِلّيّينَ، والآخرَ في أسفلِ سافلينَ"[1]، ويجوز أن يكونَ الاستفهامُ تقريريًّا، فلا "يجيب عنه أحدٌ إلّا بأنَّهما لا يستويان، فلذلك عامَلَتْهُم العبارةُ الوجيزة على أنَّهم قد جاوبوا، فقال: ﴿ٱلۡحَمۡدُ لِلَّهِۚ﴾"[2]، وقد آثر النَّظمُ الكريم الاستفهامَ بـ ﴿هَلۡ﴾ دونَ غيرِها؛ وذلك لتحقيق التَّقرير أو الإنكار[3].

نُكْتَةُ التَّعبير بصيغة المضارعِ ﴿يَسۡتَوِيَانِ﴾:

انتفاءُ المساواةِ بين المُختلفين حقيقةٌ دائمةٌ وبرهانٌ مستمرٌّ

آثرَ النَّظمُ الكريم التَّعبيرَ بالفعل المضارع في قوله جلَّ شأنه: ﴿وَرَجُلَا سَلَمٗا لِّرَجُلٍ هَلۡ يَسۡتَوِيَانِ مَثَلًاۚ﴾؛ للدَّلالة على دوام انتفاء استوائهما، فلمّا أُنكِرَ الاستواءُ؛ دلَّ المضارعُ على أنَّ ذلك الحُكْمَ مستمرٌّ لا ينتقض بمرور الزَّمن، وجاء التَّعبيرُ بوزن (الافتعال)؛ للدَّلالة على أنَّ الاستواء ممتنعٌ بينهما، وإن طُلِبَ ذلك بغاية الجَهْد والعناية[4].

بلاغةُ التَّمييزِ ﴿مَثَلًا﴾:

المماثلةُ تبيّن وجهَ انتفاءِ التَّسويَةِ

جاء لفظُ ﴿مَثَلًا﴾ تمييزًا في قوله جلَّ شأنه: ﴿وَرَجُلَا سَلَمٗا لِّرَجُلٍ هَلۡ يَسۡتَوِيَانِ مَثَلًاۚ﴾؛ وذلك لبيان جهة الاستواء، فالاستواءُ مبهمٌ، فعَبَّرَ بالتَّمييز تبيينًا له، أي: هل يستوي مَثَلُهما؟[5] وللإيذانِ بأنَّ ذلك من الجلاء والظُّهور بحيثُ لا يقدِرُ أحدٌ أنْ يتفوَّه باستوائِهما، أو يتلعثمَ في الحُكم بتباينهما، ضرورةَ أنَّ أحدَهما في أعلى عِلّيّينَ، والآخرَ في أسفلِ سافلينَ، وهو السِّرُّ في إبهام الفاضلِ والمفضولِ، وانتصابِ مثلًا على التَّمييزِ، أي: هل يستوي حالاهُما وصفتاهُما، والاقتصارُ في التَّمييزِ على الواحد لبيان الجِنسِ، فلم يقل: مَثَلين[6].

(1) أبو السّعود، إرشاد العقل السّليم: 7/ 253.
(2) ابن عطيّة، المحرّر الوجيز: 4/ 530.
(3) ابن عاشور، التّحرير والتّنوير: 23/ 402.
(4) البقاعيّ، نظم الدّرر: 16/ 498.
(5) البقاعيّ، نظم الدّرر: 16/ 498.
(6) أبو السّعود، إرشاد العقل السّليم: 7/ 253.

علَّةُ فَصْلِ الجملة، وتعريف لفظ ﴿ٱلۡحَمۡدُ﴾:

رجحانُ أهل الإيمان نعمةٌ من الرَّحمن، موجبةٌ للحمد والثَّناء

فصل النَّظمُ الجليل الجملةَ في قوله جلَّ شأنه: ﴿ٱلۡحَمۡدُ لِلَّهِۚ بَلۡ أَكۡثَرُهُمۡ لَا يَعۡلَمُونَ﴾؛ لأنَّها مستأنَفةٌ معترِضَةٌ سيقت لتقرير انتفاءِ الاستواء، متضمِّنةٌ التَّنبيهَ لأهل الحقِّ على أنَّ توحيدهم وإيمانَهم إنَّما هو بتوفيقِ الله تعالى، وأنَّها نعمةٌ جليلةٌ تستوجب الحمدَ والثَّناء[1]، فبعدَ إيرادِ السُّؤالِ عن استوائِهما، "فكأنَّهم قالوا: لا يستويان، وذلك هو ما يبتغيه المتكلِّمُ مِن استفهامه، فلمّا وافقَ جوابُهم بغيَةَ المستفهِم؛ حَمِدَ اللّهَ على نهوض حُجَّتِه"[2]، وتعريفُ لفظِ ﴿ٱلۡحَمۡدُ﴾ بالألف واللّام في قوله تعالى: ﴿ٱلۡحَمۡدُ لِلَّهِۚ﴾ للجِنس والاستغراق[3]، أي: إنَّ الحمدَ كلَّهُ لله تعالى، لا يشاركه فيه أحدٌ[4].

نوعُ اللّامِ ودلالتُها:

حرف (اللّام) في قوله جلَّ شأنه: ﴿ٱلۡحَمۡدُ لِلَّهِۚ﴾ قد تكون للاستحقاق فالله تعالى هو المستحق وحده للحمد الكامل؛ لأنَّه الخالق والمُدبِّر لكل شيء. فالحمد هنا ليس مجرد ثناء، بل هو اعتراف بأن الله وحده أهلٌ لأن يُحمد على نعمه وصفاته وأفعاله. كما يحتمل أن تكون اللام للاختصاص؛ أيْ: إنّ الحمد كلَّه لله تعالى، ليس فيه شركةٌ مع أحدٍ سواه تعالى[5].

غرضُ إظهارِ اسم الجلالةِ:

وجوبُ الحمد واستحقاقُه لله تعالى الذي لا يُكافِئُه حمدٌ

آثرَ النَّظمُ الكريم إظهارَ الاسمِ الجليل دونَ إضماره في قوله جلَّ شأنه: ﴿ٱلۡحَمۡدُ لِلَّهِۚ﴾، فلم يقل: (الحمد له)؛ تفخيمًا لشأن الحمد، وإظهارًا لجانب الاستحقاق ووجوبِه، فالحمد كلُّه "لله الذي لا مُكافِئَ

(1) أبو السّعود، إرشاد العقل السّليم: 7/ 253.
(2) ابن عاشور، التّحرير والتّنوير: 23/ 403.
(3) القونويّ، حاشية على تفسير البيضاوي: 16/ 522.
(4) البيضاويّ، أنوار التّنزيل: 5/ 42.
(5) البيضاويّ، أنوار التّنزيل: 5/ 42.

له، يعلم ذلك كلُّ أحدٍ، لما له من الظُّهور، ولما عليه من الدَّلائل، فلا يصِحُّ أن يكونَ له شريكٌ"[1].

نوعُ ﴿بَلْ﴾ ودلالتُها:

الانتقالُ مِن نفي التَّسوية إلى بيان جَهْل المشركين بانتفاء المساواة

عبَّر النَّظمُ الجليل بحرف الإضراب ﴿بَلْ﴾ في قوله جلَّ شأنه: ﴿ٱلْحَمْدُ لِلَّهِۚ بَلْ أَكْثَرُهُمْ لَا يَعْلَمُونَ﴾، وهي هنا للإضراب الانتقاليِّ، فانتقل "مِن بيانِ عدمِ الاستواءِ على الوجهِ المذكورِ إلى بيانِ أنَّ أكثرَ النّاسِ هم المشركون، لا يعلمون ذلك مع كمالِ ظُهورِه، فيَبْقَون في ورْطَةِ الشِّركِ والضَّلالِ"[2]، فلم يقل: (الحمد لله إنَّهما لا يستويان)، بلِ انتقل إلى تبيين جهالةِ المشركين بانتفاء ذلك الاستواء.

سرُّ التَّعبيرِ بالأكثرِ دونَ الكلِّ:

الأكثرُ من النّاس جاهلون بشأن التَّوحيد

عبَّر النَّظمُ الجليل باسم التَّفضيل الدّالِّ على الأكثريَّة في قوله جلَّ شأنه: ﴿ٱلْحَمْدُ لِلَّهِۚ بَلْ أَكْثَرُهُمْ لَا يَعْلَمُونَ﴾، وهو هنا على بابه، فإنَّ القليل مِن النّاس مَن عَرَف التَّوحيدَ، وتكلَّم به، ورفضَ عبادةَ الأصنام، كوَرَقةَ وزيد وقِسٍّ[3]، فكان التَّعبيرُ بالأكثريَّة دونَ الكلّيَّةِ مطابِقًا للواقع.

علَّةُ حذفِ مفعولِ ﴿لَا يَعْلَمُونَ﴾، ونُكْتَةُ التَّعبيرِ بالمضارعِ:

جَهِلوا أنَّ الحمد مستحَقٌّ لله تعالى وحدَه

حذفَ النَّظمُ الجليل مفعولَ الفعل (علم) في قوله جلَّ شأنه: ﴿بَلْ أَكْثَرُهُمْ لَا يَعْلَمُونَ﴾؛ وذلك لطلب الإيجاز، فالسّياقُ دلَّ على المقصود، والتَّقدير: لا يعلمون أنَّ الحمد له لا لغيره، وأنَّ الله تعالى هو المستَحِقُّ للعبادة لا غيرُه[4]، وعبَّر النَّظمُ الجليل بالمضارع المَنفيِّ في قوله جلَّ شأنه: ﴿لَا يَعْلَمُونَ﴾؛ وذلك للدَّلالة على تَجَدُّد النَّفي ودَوامِه، وأنَّ انتفاء عِلْمِهم لا ينتقض بمَرِّ الزَّمان.

---

(1) البقاعيّ، نظم الدّرر: 16/ 499.
(2) أبو السّعود، إرشاد العقل السّليم: 7/ 253.
(3) ابن عطيّة، المحرّر الوجيز: 4/ 530.
(4) الفخر الرّازي، مفاتيح الغيب: 26/ 451.

❁ الفُروقُ المُعْجَميَّةُ:

التَّشاكسُ والتَّنازعُ:

التَّنازُعُ هو المُجاذَبَة، ويُعَبَّرُ بها عن المُخاصَمة والمُجادَلة، قال تعالى: ﴿فَإِن تَنَٰزَعۡتُمۡ فِي شَيۡءٖ فَرُدُّوهُ﴾ [النّساء: 59][1]، وأمّا الشَّكْسُ؛ فهو السَّيِّئُ الخُلُق، وقولُه تعالى: ﴿شُرَكَآءُ مُتَشَٰكِسُونَ﴾، أي: متشاجِرون لِشَكاسَةِ خُلُقِهِم[2]، وهذا يدلُّ على شدَّة الاختلاف وقُبْحِه، فأسوأُ الخِلاف ما فارق فيه المختلِفون حُسْنَ الأخلاق، فعبَّر به في الآية؛ للدَّلالة على شدَّة اختلافِهم وغِلَظِهم فيه.

التَّشاكسُ التَّشاجرُ عن سوءِ الخُلُقِ، والتَّنازع أعمُّ المخاصمة

(1) الرّاغب، المفردات: (نزع).
(2) الرّاغب، المفردات: (شكس).

عنوان الكتاب:
موسوعة التفسير البلاغي، المجلد الخمسون،
سورة الزُّمر من الآية 05 إلى الآية 72
مجمع القرآن الكريم بالشارقة، الشارقة، دولة الإمارات العربية المتحدة
*
التنفيذ والنشر: منشورات القاسمي، الشارقة، دولة الإمارات العربية المتحدة
سنة الطبع: 1447هـ - 2026م
©حقوق الطبع والنشر محفوظة لمنشورات القاسمي
الطبعة الأولى: 2026م
*
الفهرسة الوصفية أثناء النشر:
مكتبة الشارقة العامة، هيئة الشارقة للكتاب، الشارقة، الإمارات العربية المتحدة

227.366
م ق. ت
التفسير البلاغي للقرآن: المجلد الخمسون، سورة الزُّمر من الآية 05 إلى الآية 72
[إشراف مجمع القرآن الكريم، قسم الدراسات والبحوث ؛ المدير العلمي امحمد صافي المستغانمي].-
الشارقة، الإمارات العربية المتحدة : منشورات القاسمي، 2026.
مج. 50 ، 822 صفحة؛ 24x17 سم.
ردمك : 978-9948-643-81-4
يشتمل على ارجاعات ببليوجرافية.
مج. 50 : المجلد الخمسون، سورة الزُّمر من الآية 05 إلى الآية 72.
1-القرآن - تفاسير نحوية 2- القرآن، بديع 3- القرآن، بلاغة 4- القرآن - سور وآيات 5- القرآن-
ألفاظ أ- العنوان ب - مجمع القرآن الكريم (الشارقة، الإمارات العربية المتحدة).
قسم الدراسات والبحوث

الترقيم الدولي : 978-9948-643-81-4
*
إذن طباعة رقم: MC-03-01-1291842 بتاريخ 2026/01/07م،
الهيئة الوطنية للإعلام، الإمارات العربية المتحدة
*
الفئة العمرية : E
«تم تصنيف وتحديد الفئة العمرية التي تلائم محتوى الكتب وفقاً لنظام التصنيف العمري
الصادر عن المجلس الوطني للإعلام»
*
الطباعة: AL Bony Printing Press - Sharjah, UAE
الإخراج الفني: عاصم محمد زكي «النجار»